OMAN

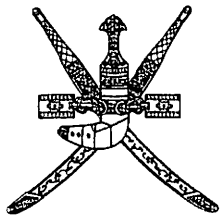

كلمة سلطنة عمان في مؤتمر الامم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف (14) من اهداف التنمية المستدامة مقر الامم المتحدة بنيويورك خلال الفترة من 5-9 يونيو 2017م .

شكرا السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة ...

رؤساء الوفود المشاركة ...

يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر والتقدير لمنظمة الامم المتحدة والهيئات التابعة لها على كافة الجهود التي بذلت للأعداد والتنظيم لهذا المؤتمر من اجل دعم تنفيذ الهدف (14) من اهداف التنمية المستدامة بشان حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من اجل تحقيق التنمية المستدامة ، وأخص بشكري رئيس الجمعية العامة و الرؤساء المشاركين فيجي و السويد والميسرين البرتغال والسويدعلى جهودهما التي بذلوها من أجل تنظيم هذا المؤتمر الهام ، مثمناً دور هذه المؤتمرات البنَّاءة والهادفة إلى تعزيز تنفيذ اهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها من قبل زعماء دول العالم في سبتمبر من عام 2015م بهدف معالجة بعض القضايا الأكثر إلحاحا التي تواجه البشرية ومنها الفقر والجوع والقضايا المتعلقة بالبيئة والتغيرات المناخية . كما يأمل وفد بلادي ان يحقق هذا المؤتمر الأهداف المرجوة منه لصالح البشرية جمعاء .

لقد ادركت سلطنة عمان أهمية ترسيخ التوازن بين مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية النظم البيئية والمناخية والايكولوجية، ووضع المرتكزات الأساسية للعمل البيئي في إطار استراتيجية متكاملة للمنظومة التنموية تأخذ في الإعتبار النهوض بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية وأهمية المحافظة على النظم البيئية والمناخية وصيانة مواردها الطبيعية من أجل الوصول إلى الإستدامة البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات التنمية الشاملة في السلطنة . وقد تضمنت الخطط التنموية الخمسية التي وضعتها السلطنة منذ عام (1975م) المبادئ الأولية لربط التنمية بضرورة المحافظة على النظم البيئية والمناخية وصيانة مواردها الطبيعية، كما تضمنت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ، والتي تمثل استراتيجية التنمية حتى عام (2020م) الأسس الرئيسية للمحافظة على الموارد غير المتجددة. كما يعد يوم البيئة العماني والذي يتم الأحتفال به في 8 يناير من كل عان تعبيرا عن المشاركة في الجهود العالمية المبذولة للحفاظ على موارد البيئة وصونها و تأكيد الخصوصية العمانية في التعامل مع البيئة.

وتمثل الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العمانية الصادرة في عام 1995م تجسيدا متكاملا لتحقيق رؤيتنا وذلك لما تضمنته من توجهات متكاملة لمنظومة الإدارة البيئية السليمة على صعيد تحديد الأهداف والخطط الرئيسية لربط التنمية بالبيئة ، وبصون الموارد وبإدخال الإعتبارات البيئية في مراحل التخطيط ، فضلا عن وضع الأطر الإدارية والمؤسسية والقانونية وتحديد دور الأطراف المعنية ، ووضع برامج التوعية البيئية. ودعما لهذا التوجه فقد نصت المادة رقم (12) من النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم (101 /96) بوضوح تام على إلتزام السلطنة بالمحافظة على البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث.

لقد أولت سلطنة عمان إهتماما خاصاً بحماية النظم البيئية والمناخية والايكولوجية في البيئة البحرية من خلال سن القوانين والتشريعات البيئية التي توالت تحديثاتها بعد صدور أول تشريع وطني في هذا الخصوص في العام 1974م يتعلق بمراقبة التلوث البحري وقطعت السلطنة شوطا كبيرا في إجراء البحوث والدراسات وإعداد الخطط الكفيلة بحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها من التلوث من خلال تنفيذ خطط إدارة المناطق الساحلية وتأهيل الأخوار واستزراع أشجار القرم بمختلف مناطق السلطنة وكذلك تنفيذ خطط إدارة الشعاب المرجانية وإقامة حملات تنظيف منتظمة في البيئة البحرية من اجل ازالة النفايات التي قد تتواجد فيها جراء بعض الممارسات البشرية غير السليمة ، فضلا عن تنفيذ برامج للتوعية والتثقيف بأهمية تلك الموارد الأحيائية وجمع المعلومات والوقوف على حالة البيئة البحرية.

وتعتبر الشواطئ الممتدة من رأس الحد إلى جزيرة مصيرة بمحافظة جنوب الشرقية بمثابة محمية للسلاحف ومنها السلحفاة الخضراء التي تعتبر من السلاحف النادرة والتي تعود كل سنة لتضع بيضها على الشواطئ التي أبصرت فيها نور الفجر لأول مرة قبل عشرات السنين، وتتخذ من منطقة رأس الجينز ملاذا هادئا تضع فيه بيضها ليؤمن استمرار وبقاء هذا النوع وحمايتها من الانقراض.

كما يعتبر الموقع الجغرافي لسلطنة عمان المطل على مضيق هرمز من الممرات الملاحية الدولية التي يعبر خلالها يومياً عشرات الناقلات الى الدول المجاورة . و مع مرور هذا العدد الكبير من السفن قبالة السواحل العمانية، تزداد نسبة المخاطر المحتملة على البيئة البحرية جراء التفريغ غير المشروع لمياه التوازن والمخلفات الأخرى، إضافةً إلى التسرب الزيتي المصاحب لعمليات الشحن والتفريغ و إمداد السفن بالوقود أو

نتيجة لحوادث الناقلات، مما يؤدي إلى تلوث البيئة البحرية و الشواطئ و الإضرار بالنظم البيئية والمناخية والايكولوجية . ومن اجل تحقيق اهداف التنمية المستدامة تقوم السلطنة بجهود عديدة من اجل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام منها على سبيل إنشاء **مركز مراقبة عمليات التلوث** بوزارة البيئة

والشؤون المناخية للإضطلاع بعدة مهام من **أهمها** تنفيذ و متابعة الخطط الوطنية و البرامج الخاصة بمكافحة التلوث البيئي و متابعتها بما فيها الخطة الوطنية لمكافحة التلوث الزيتي، و التنسيق لتنفيذ الإتفاقيات و البروتوكولات الدولية و الإقليمية و الإشراف على مرافق إستقبال مخلفات السفن المقترحة و المناطق الخاصة، والإعداد للتمارين الوطنية و الإقليمية لمكافحة التلوث البيئي .

وفي مجال الحفاظ على الثروة السمكية تقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية من خلال سن القوانين والتشريعات بتنظيم القطاع عن طريق تنظيم صادرات السلطنة من الأسماك وتحديد أنواعها ، و قانون الصيد البحري وحماية الثروة المائية الحية ، و تحديد مواقع الصيد لسفن الصيد الحرفي وسفن الصيد الساحلي وتركيب أجهزة التتبع على سفن الصيد.كما يعد الاستزراع السمكي أحد الحلول والبدائل لضمان وفرة الأسماك واستدامتها.

وفي الختام فان وفد بلادي يود يتقدم أن بالشكر والتقدير لمنظمة الامم المتحدة والهيئات التابعة لها على دقة التنظيم لهذا المؤتمر ، آملين أن تكلل مساعينا جميعا بالنجاح والخروج بنتائج ومقررات تسهم في حماية الأرض والبشرية جمعاء من التلوث البيئي والآثار السلبية للتغيرات المناخية .

وشكرا السيد الرئيس ..